



بلاغ

عقد المكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم العالي اجتماعاً يوم الجمعة 16 يناير 2026 بكلية العلوم بالرباط، تداول فيه مجلس القضايا التي تهم الجامعة المغربية ومؤسسات تكوين الأطر العليا.

وبعد نقاش مستفيض ومسؤول، خلص الاجتماع إلى ما يلي:

- بخصوص مشروع القانون 59-24، يسجل المكتب الوطني مرة أخرى عدم مراعاة الحكومة للمقاربة التشاركية في إعداد المشروع، الذي جاء معيناً شكلاً ومضموناً، ويدرك بموقف النقابة الوطنية للتعليم العالي الذي عبرت عنه اللجنة الإدارية في بيانها بتاريخ 14 شتنبر 2025 حيث دعت إلى تجميد مسطرة المصادقة الخاصة بهذا المشروع وإرجاعه إلى طاولة الحوار والتفاوض مع النقابة الوطنية للتعليم العالي؛
- بالنسبة لقطاع التربية الوطنية، يسجل المكتب الوطني إمعان الوزارة في اتخاذ قرارات وتوجهات تفتقد لحسن المسؤولية تجاه مؤسسات تكوين الأطر، خاصة المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين، من قبيل ضرب هوية المراكز والإصرار على محاولة فرض وصاية الأكاديميات على هذه المؤسسات، التأخر في تسوية ملف ترقية 2023، التردد في إعفاء الرميات والزماء من فترة التمرین بالنسبة للمستحقين، عدم الإعلان عن النتائج المقرضة ل المباراة شتنبر 2021، الاختلالات التي شابت المباراة الأخيرة (أستاذ مساعد)، تأخير انطلاق السنة التكوينية ومحاولة فرض رزنامة تلغى عطلاً رسمية داخل قطاع التربية الوطنية؛
- تسجيل التجاوب المبدئي لوزارة التعليم العالي مع بعض مطالب النقابة (يتعلق الأمر بملف الدكتوراه الفرنسية، التدقيق في المادة 9 المتعلقة بترقية الأساتذة وملف الأقدمية العامة) مع مطالبة الوزارة بتفعيل المتفق عليه والإسراع بتدقيق القضايا موضوع التفاوض (الأقدمية العامة، ...);
- الإدانة الشديدة لسياسة صم الأذان التي تصر وزارة التربية الوطنية على نهجها تجاه المطالب المشروعة للسيدات والساسة الأساتذة في المراكز الجهوية للتربية والتكوين؛
- دعوة الحكومة إلى اعتماد الجدية في الحوار مع الشركاء وضمنهم النقابة الوطنية للتعليم العالي.

- بناء على ما سبق، واستحضاراً للتقويض الذي منحته اللجنة الإدارية للمكتب الوطني في تنزيل الخطة النضالية التي تناسب الدفاع عن التعليم العالي العمومي، فقد قرر المكتب الوطني:
- الدعوة إلى إضراب وطني داخل جميع مؤسسات التعليم العالي (مراكز تكوين الأطر ومؤسسات جامعية) يوم الخميس 22 يناير 2026، احتجاجاً على الحيف الممنهج المسلط على مؤسسات تكوين الأطر العليا عموماً، والمراكز خصوصاً (المراكز الجمربية/ مركز التوجيه والتخطيط/ مركز تكوين مفتشي التعليم)، مع التأكيد القاطع على رفض برمجة التكوين خلال العطل الرسمية لأن من يتتحمل مسؤولية هدر زمن التكوين وما يترتب عن ذلك من اختلالات هي وزارة التربية الوطنية؛
 - خوض إضراب وطني داخل كل مؤسسات التعليم العالي أيام 3 و 4 و 5 فبراير 2026 احتجاجاً على إصرار الحكومة على تمرير مشروع القانون 59؛
 - دعوة اللجنة الإدارية إلى اجتماع يوم الأحد 15 فبراير 2026 من أجل استئناف أشغال اجتماعها المفتوح؛
 - دعوة جميع الهيآت السياسية والنقابية والحقوقية المعنية إلى إحياء جهة الدفاع عن التعليم والجامعة العموميين.

وفي الأخير، يهيب المكتب الوطني بكلة السيدات والساسة الأساتذة التعبئة من أجل إنجاح هاتين المحطتين النضاليتين، دفاعاً عن المطالب المشروعة وعن جدية الحوار الاجتماعي.

المكتب الوطني

